A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/7/Add.2
15 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٣٩ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

ميزانية السلطة الدولية لقاع البحار لعام ١٩٩٧

التقرير الثالث للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في مذكرة الأمين العام (A/C.5/51/21) الذي يتضمن ميزانية السلطة الدولية لقاع البحار لعام ١٩٩٧. واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، بممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات إضافية.

٢ - وكما ورد في الفقرة ٢ من مذكرة الأمين العام الذي يحيل فيها الميزانية، قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٦٣/٤٨ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤ تمويل المصروفات الإدارية للسلطة الدولية لقاع البحار عن طريق ميزانية الأمم المتحدة حتى نهاية السنة التي تلي السنة التي يبدأ خلالها نفاذ الاتفاق ذي الصلة بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٣ - وبالإضافة إلى ذلك، وكما ذكرت اللجنة الاستشارية في الفقرة ٦ من تقريرها السابق عن الموضوع (A/50/7/Add.6)، ما دامت ميزانية السلطة الدولية لقاع البحار تمول من الميزانية العادية للأمم المتحدة، يجب أن تكون الموافقة على التمويل وفقا للمادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة، أي يتعين أن توافق الجمعية العامة على الميزانية بعد استعراضها من جانب اللجنة الاستشارية.

٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك، كما جاء في الفقرة ٤ من الميزانية، (A/C.5/57/21، المرفق) أنه بدأ نفاذ الاتفاق التنفيذي في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٦. وعليه، ستكون سنة ١٩٩٧ آخر سنة تمول فيها ميزانية السلطة من ميزانية الأمم المتحدة.

٥ - وقدم الأمين العام للأمم المتحدة، ريثما يتم انتخاب الأمين العام للسلطة، إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين، مشروع ميزانية يغطي المصروفات الإدارية لأمانة السلطة وتكاليف خدمة المؤتمرات

181196 181196 96-32369

9632369

لعام ١٩٩٦ (A/C.5/50/28). ووافقت الجمعية العامة فيما بعد على مبلغ ١٠٠ ٦٢٧ ٢ دولار، الذي تضمن اعتمادا قدره ٢٠٠ ٣٠٨ ١ دولار لتغطية المصروفات الإدارية للأمانة، ومبلغ ٩٠٠ ٣١٨ ١ دولار لتغطية نفقات خدمة المؤتمرات. وسيتم تغطية المبلغ الأخير من الموارد الملائمة في الباب ٢٦ هاء من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وفيما يتعلق بمبلغ المصروفات الإدارية، احتفظ الأمين العام بمخصصات الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ وقدرها ٣٠٠ ٧٧٦ دولار، كمورد أساسي للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وتمت الموافقة فيما بعد على مخصصات إضافية قدرها ٢٠٠ ٥٣٢ دولار لميزانية سلطة قاع البحار لعام ١٩٩٧ في إطار الباب ٣٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، كما أوصت اللجنة الاستشارية في تقريرها المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (A/50/7/Add.6).

٦ - وتلاحظ اللجنة، مع ذلك، أن الجمعية العامة تذكر، في الفقرة ٧٢ من الفرع 'ثالثا' من قرارها A/50/214 المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ما يلي:

"إن الجمعية العامة،

..."

"٧٢ - توافق أيضا على مستوى الموارد المخصصة لتغطية المصاريف الإدارية للسلطة الدولية لقاع البحار الذي أوصت به اللجنة الاستشارية على أساس أن المصاريف التي تتجاوز مبلغ ٠٠٠ ٧٧٦ دولار يجري استيعابها، على سبيل الاستثناء، في إطار الباب ٣١ من الميزانية البرنامجية المقترحة".

٧ - ميزانية الأمم المتحدة هي ميزانية لفترة سنتين ولكن ميزانية سلطة قاع البحار هي ميزانية سنوية؛ وعليه، هناك حاجة إلى توضيح ما إذا كان القرار المذكور أعلاه ينطبق على ميزانية سلطة قاع البحار لعام ١٩٩٧، ولعام ١٩٩٦. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه في الوقت الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة القرار ٢١٤/٥٠ كانت اللجنة الخامسة على علم بتقديرات ميزانية سلطة قاع البحار لعام ١٩٩٦ فقط. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن برنامج عمل سلطة قاع البحار قد تحدد بعد لأن الأمين العام للسلطة لم يعين بعد. غير أن اللجنة، في الوقت نفسه، لاحظت من مرفق تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٦ (A/C.5/50/67) أن الحاشية المتعلقة بالنفقات المسقطة لعام ١٩٩٧ لسلطة قاع البحار هي كما يلي: "يمكن استيعابها مقابل التخفيضات التي تتحقق من تأجيل المشاريع في إطار الباب ٣١ التي سيتم تحديدها بالإضافة إلى الحالات المدمجة في المقترحات الواردة في الوثيقة A/C.5/50/57 (انظر قرار الجمعية العامة ٢١٤ الفرع 'ثالثا'، الفقرة ٧٢)". وأبلغ ممثلو الأمين العام اللجنة فيما بعد أنهم أصبحوا لا يعتقدون أن الأمر يمكن أن يكون كذلك.

٨ - تشير اللجنة الاستشارية الى أن الأمين العام يقترح في تقريره (A/C.5/50/57) تخفيضا إضافيا قدره مليونا دولار في الباب ٣١ عن طريق إرجاء تنفيذ بعض المشاريع. وأعلنت اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢٠ من تقريرها المتصل بالموضوع (A/50/7/Add.16) أن ذلك قد يسفر عن احتياجات من الموارد مرتفعة الى حد غير عادي في فترات السنتين اللاحقة.

٩ - ويقترح الأمين العام، في الفقرة ٣ من مذكرته (A/C.5/51/21) النظر في الاعتماد المطلوب للمصروفات الإدارية للسلطة وهو ٠٠٠ ٥٠٥ ٢٧ دولار "في سياق الاعتمادات التي نقحتها الجمعية العامة بعد استعراض جميع التقارير ذات الصلة، بما في ذلك تقرير الأداء". وقد ترغب الجمعية العامة النظر في ما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي التصدي لمسألة خيار استخدام صندوق الطوارئ لمواجهة نفقات سلطة قاع البحار.

١٠ - أنشطة السلطة خلال عام ١٩٩٦ يتعلق معظمها بإنشاء الإدارة الداخلية للكيان. بيد أن الأمين العام أشار في الفقرة ٣ من مذكرته (A/C.5/51/21) تبين أن عام ١٩٩٧ سيشهد البدء في تنفيذ برنامج العمل الموضوعي للسلطة. والميزانية المقترحة للسلطة لعام ١٩٩٧، المعروضة في مرفق مذكرته تبلغ ٥٠٠ ١٥٠ ٤ دولار. والتقدير، كما هو مبين في الميزانية، يقل بـ ٥٠٠ ٩٣٩ ١ دولار عن المبلغ الذي قدر سابقا، وهو ٠٠٠ ٠٩٠ ٦ دولار، المشار اليه في تقرير اللجنة الاستشارية الى الدورة الثامنة والأربعين (A/48/7/Add.16).

١١ - تلاحظ اللجنة، كما هو مبين في التفصيل الوارد في التذييل للميزانية، أن الاحتياجات للوظائف وتكاليف الموظفين العامة تبلغ ٩٠٠ ٥٢٦ ١ دولار. ومستوى الملاك المقترح وهو ٣٠ وظيفة، مع مراعاة احتياجات برنامج العمل الموضوعي لعام ١٩٩٧، يشتمل على ١٥ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها (وظيفة واحدة لأمين عام، ٢ مد - ١، و ٤ ف - ٥، و ٣ ف - ٤، و ٥ ف - ٣) و ١٥ وظيفة من فئة الخدمات العامة. وهذا يمثل زيادة ١٠ وظائف عن عام ١٩٩٦. وأبلغت اللجنة كذلك أن هذا المستوى، وفقا لاستراتيجية الزيادة التدريجية، سيرتفع الى ٣٩ وظيفة في عام ١٩٩٨ و ٤٤ وظيفة في عام ١٩٩٩ - وهو أول عام تصبح فيه السلطة شغالة بكامل طاقتها.

١٢ - إن برنامج العمل لعام ١٩٩٧ للوحدات التنظيمية الأربع لأمانة السلطة وهي - مكتب الأمين العام ومكتب الخدمات القانونية وشؤون التنفيذ ومكتب الموارد والرصد البيئي ومكتب شؤون الإدارة والتنظيم - الى جانب الوظائف اللازمة لتنفيذ البرنامج، واردة كلها في الفقرات ١٣ الى ٣٣ من الميزانية (A/C.5/57/21، المرفق).

١٣ - ويقدم تذييل الميزانية أيضا تفصيلا للموارد المطلوبة للنفقات الإدارية للأمانة والتي لا علاقة لها بالوظائف، وتبلغ ٣٦٠ ١٢٢ دولارا. وتلاحظ اللجنة اعتمادا بمبلغ ٠٠٠ ٦٠ دولار لمقر اقامة الأمين العام للسلطة تحت بند استئجار وصيانة أماكن العمل. وعلمت اللجنة، بعد الاستفسار، أن ترتيبات السكن مقدمة كبديل لأي اعتماد آخر بموجب النظام الإداري للموظفين. ومع ذلك، فإن اللجنة استفسرت كذلك فيما يتعلق

بالتوصيات التي قدمتها اللجنة المالية، في تقريرها المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٦[١]، التي تشجع فيها الأمين العام للسلطة على التشاور مع البلد المضيف بشأن السكن، لمعرفة إن كان يمكن حذف هذا البند من الميزانية في المستقبل، وعلى مواصلة السعي للحصول على أفضل الشروط الممكنة فيما يتعلق بأماكن المكاتب. وتفهم اللجنة أن الأمين العام للسلطة سيقدم تقريرا الى اللجنة المالية عن نتائج المشاورات المشار اليها أعلاه.

١٤ - يشير الأمين العام في الفقرة ٣ من مذكرته الذي يحيل بها الميزانية المقترحة للسلطة لعام ١٩٩٧ الى أن من المتوقع أن الاعتماد المطلوب لخدمة المؤتمرات، الذي يبلغ ١,٤ مليون دولار، سيكون من الممكن توفيره من الموارد العامة المتاحة في إطار الباب ٢٦ هاء من الميزانية البرنامجية. واستفسرت اللجنة الاستشارية كذلك من الأمانة العامة عن أثر الوفورات البالغة ١٥٤ مليون دولار التي طلبت تحقيقها الجمعية العامة في قرارها ٢١٤/٥٠ على خدمات المؤتمرات. وأوضحت الأمانة العامة أنه، على الرغم من أن خدمات المؤتمرات لم تستثن من التخفيضات في الميزانية، فقد مكننا جدول الاجتماعات للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ من توفير خدمات مؤتمرات مدتها أربعة أسابيع لسلطة قاع البحار خلال عام ١٩٩٧.

١٥ - توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الاعتماد المقترح وقدره ٥٠٠ ٧٥٠ ٢ دولار للمصاريف الإدارية للسلطة الدولية لقاع البحار في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، الذي استعرضته اللجنة المالية واعتمدته جمعية السلطة الدولية لقاع البحار في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن اللجنة المالية وضعت عددا من التوصيات في الفقرة ٦ من تقريرها[١] الذي اعتمدته الجمعية.

الحواشي

(١) ISBA/A/12.